



مسوده

تقرير مراجعة منتصف الفترة للقطاع

اسم القطاع: الزراعة والأمن الغذائي
فترة التقرير: 1 كانون الثاني 2008 لغاية 31 آذار 2009

(أ) تقييم شامل للتقدم في اتجاه تحقيق نتائج فريق الأمم المتحدة القطري

محصلة فريق الأمم المتحدة القطري خلق بيئة مواتية لأدامة التنمية الزراعية والأمن الغذائي			
المؤشرات المقترحة	خط الأساس	الهدف	الوضع كما في آذار 2009
وضع سياسات من جانب النظراء من حكومة العراق لدعم الانتاجية المستدامة بيئيا	لا يوجد	تدريب ودعم النظراء من حكومة العراق؛ صياغة مسودة لأستراتيجية قانون البذور وإدارة الموارد المائية؛ الاتفاق على المحافظة على المياه من جانب جميع الدول المطلة على الأنهر هو قيد التفاوض
خلق المزيد من سبل العيش في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية	تدريب 4600 فرد	50%	تدريب 4660 من العاطلين عن العمل؛ 50٪ من المتدربين بدؤوا بالصناعات المنزلية
إعادة تأهيل المزيد من الأراضي الزراعية وجعلها منتجة	وفقا لخطط التنمية	إعادة تأهيل والبنية التحتية الزراعية فيما يتعلق بمصادر المياه والري؛ تدريب الموظفين الفنيين و مشغلي مضخات؛ إنشاء رابطات مستخدمي المياه؛ نشر المواضيع المتعلقة بحفظ المياه
<p>ساهم أعضاء فريق القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمحصلة فريق الأمم المتحدة القطري " خلق بيئة مواتية لأدامة التنمية الزراعية والأمن الغذائي" من خلال التدخلات التي تهدف الى: (1) زيادة الانتاج في القطاع الزراعي، و (2) الحد من الفقر وخلق فرص العمل للفئات الضعيفة، و (3) الإسهام في تحسين السياسات الزراعية العراقية وإدارة الموارد الطبيعية. وشملت التدخلات إدارة موارد المياه وإعادة التأهيل، وأنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا الجديدة ورفع مستواها إلى كل من الحكومة العراقية والجهات المعنية الأخرى، وتوفير التدريب والمعدات والخدمات للعاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات الضعيفة لتمكينهم من تحسين فرص حصولهم على فرص عمل مستدامة في اقطاع الصناعات الزراعية. فضلا عن ذلك، تم إعادة تأهيل عدد من السلاسل الغذائية.</p> <p>أن تدريب الموظفين الفنيين والمزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة في حكومة العراق في مجالات الري، والبذور، والنخيل، ومصايد الأسماك سوف يساهم في إنشاء بيئة زراعية مستدامة.</p> <p>أن تطوير وموافقة الحكومة العراقية للسياسة الوطنية للبذور توفر مخططا أساسيا للنمو المستقبلي لقطاع البذور باعتبارها صناعة وطنية قادرة على الاستمرار و المحرك الحيوي للنمو الزراعي.</p>			

(ب) تقييم شامل للتقدم نحو تحقيق نتائج القطاع

محصلة القطاع الأولى تعزيز الانتاج والانتاجية في القطاع الزراعي			
مؤشرات المحصلة (المعدلة و/أو المقترحة)	خط الأساس	الهدف	الوضع كما في آذار 2009
مجموع الزيادة في إيصال المياه(متر مكعب/اليوم)			الزيادة في المياه الواصلة بمقدار 6.91 مليون متر مكعب يوميا
اجمالي الزيادة في المساحة المروية (هكتار)			زيادة المساحة المروية بمقدار 60900 هكتار

زيادة في الطاقة الإنتاجية للصناعات الزراعية والشركات الصغيرة (كغم / دونم)			الزيادة في اجمالي المستفيدين بمقدار 63300
نسبة الزيادة السنوية في دخل الصناعات الزراعية والمشاريع الصغيرة المستهدفة	0%	30%	مسح وتقييم الاحتياجات لتحديد العملاء المحتملين ودخل الصناعات الصغيرة لا يزال قيد التنفيذ
إنتاج القمح (طن متري)	2203000	لا يوجد	1255000
متوسط الغلة من القمح (كغم/دونم)	350.8	لا يوجد	218.6
إنتاج الأرز (طن متري)	392800	لا يوجد	248200
متوسط الغلة من الأرز (كغم/دونم)	789.8	لا يوجد	731.9
إنتاج التمور (طن متري)	430861	لا يوجد	476318
متوسط الغلة من التمور (كغم/دونم)	54.9	لا يوجد	60.3
نسبة الزيادة السنوية في دخل الصناعات الزراعية والمشاريع الصغيرة المستهدفة	0%	30%	يجري حاليا مسح تقييم الاحتياجات لتحديد العملاء المحتملين ودخل الصناعات الصغيرة
<p>على الرغم من صعوبة قياس تحقيق نتائج المؤشر ، أي "تخفيض نسبة الواردات الزراعية" ، فإن تدخلات القطاع قد لعبت دورا هاما في تحسين الموارد البشرية والبنية الأساسية اللازمة لتيسير كل من القفزة النوعية والكمية في قدرة العراق الانتاجية الزراعية.</p> <p>ان جميع برامج القطاع تحتوي على عنصر تنمية القدرات البشرية والسعي لنقل المعرفة المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية للعراقيين في القطاعين العام أو الخاص. قامت منظمة الأغذية والزراعة بتدريب 169 من الموظفين الفنيين و75 من المزارعين العراقيين و أدخلت تسعة تكنولوجيات زراعية جديدة الى العراق وبالتالي توفير المعرفة الضرورية لتحسين مستوى الإنتاجية داخل القطاع الزراعي.</p> <p>قامت منظمتي التطوير الصناعي للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بزيادة القدرة التقنية لدى مجموعة مختارة من الصناعات الزراعية وربطها بتلك الموجودة بالسوق من خلال توفير المعدات والمعرفة التقنية. و يفترض ان تعزيز القدرات التقنية ستسهم في زيادة نوعية وكمية الانتاج التي تباع في قطاع الصناعات الزراعية وبالتالي تسهم في خفض حجم الواردات.</p> <p>قدمت منظمة الأغذية والزراعة 121 قطعة من المعدات والآلات ل 61 نوعا / بمواصفات مختلفة والتي تلزم لتعزيز البحوث العراقية والقدرة الإنتاجية. وتستخدم هذه المعدات لرفع مستوى صناعة البنور في العراق ، وبرامج الأسماك وقدرات الري وقدرات العمليات الزراعية.</p> <p>نتيجة للأنشطة التي قام بها القطاع من ضمن برنامج الري والموارد المائية، فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بتأهيل تسعة محطات ضخ رئيسية وتنظيف 28.4 كم من القنوات الرئيسية والفرعية بشكل مباشر مما تسبب في حدوث زيادة في توصيل المياه بمقدار 6.91 مليون متر مكعب من المياه يوميا ، وزيادة المساحة المروية في العراق بمقدار 69900 هكتار.</p> <p>علاوة على ذلك ،فإن أنشطة منظمة التطوير الصناعي للأمم المتحدة (يونيدو) لدعم القدرات الزراعية والصناعية في العراق قد أسهمت بزيادة الطاقة الإنتاجية لمعمل تصنيع التمور بنسبة 50 %.</p> <p>تم اختيار ما مجموعه 15 مجموعة إنتاجية في محافظتي أربيل والسليمانية تتألف من الفئات الضعيفة العاطلة عن العمل ومن ثم تزويدهم بالمعدات الضرورية من أدوات اللحام و النجارة والخياطة والنسيج / السجاد (منظمة يونيدو) والألبان ، وتربية النحل ، وتصنيع الزيتون و الفاكهة و الخضروات (منظمة الفاو). وقد أيدت الوزارات ذات الصلة تلك المجموعات الإنتاجية وتتلقى تلك المجموعات حاليا دورات تدريبية لبناء القدرات من الوزارات في مجال الإرشاد والتوجيه و إدارة الأعمال. سوف تسهم الدراية التقنية و التكنولوجيا المناسبة المنقولة للصناعات الزراعية المختارة في شمال العراق و الديوانية لطاقة إنتاجية أكثر كفاءة لمشاريع الصناعات الزراعية الصغيرة ورفع دخلهم السنوي وأرباحهم. ويجري حاليا مسح تقييم لتحديد التحديات التي تحد من إنتاجية الصناعات التي تم اختيارها.</p> <p>تم رفع مستوى 11 من مؤسسات التدريب المهني ومديريات الوزارات للتعامل معها في أربيل والسليمانية وذلك بتوفير تكنولوجيا الصناعات الزراعية المناسبة (الغذائية وغير الغذائية). وفي الوقت نفسه ، فقد تم الانتهاء من إعادة تأهيل وتطوير مركز التدريب المهني في الديوانية.</p> <p>تم تدريب 63 من المدربين /عاطلي الإرشاد من الوزارات المعنية (الزراعة والتخطيط والعمل والشئون الاجتماعية) في مختلف الصناعات الزراعية والممارسات والمهارات الإدارية في أربيل والسليمانية. علاوة على ذلك ، تم تدريب عدد إضافي من المدربين والمرشدين بلغ مجموعهم 52 متدرب في محافظة الديوانية بعد تزويدهم بالمعرفة التقنية في</p>			

القطاعات الغذائية وغير الغذائية ، وقطاع الأعمال والمهارات الإدارية.

قام القطاع بأثناء/ تدريب مجموعة تضم 18 من الخبراء الوطنيين لدعم تطوير المؤسسات الأخرى في قطاع الألبان في الديوانية. أن رفع مستوى قطاع الأعمال وتنمية المهارات الإدارية للوزارات التي يتعامل معها القطاع وموظفي مديرياتها لها دور هام في الإنتاج حيث انه سينتج مجتمع المحلي أكثر قدرة.

لقد لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن توفير القدر المناسب من المهارات الفنية و تجهيز الأدوات ذات الصلة محليا للمستفيدين المستضعفين الذين تم اختيارهم قد سهلت مشاركتهم في أنشطة الصناعات الزراعية الصغيرة القابلة للتطبيق وزادت من فرص عملهم والمساهمة في زيادة دخولهم السنوية.

نتيجة لأخر مسح تقييمي لتدريب المستفيدين والذي قامت به منظمة التطوير الصناعي للأمم المتحدة (يونيدو) ، فقد لوحظ أن 40 ٪ من الذين تم اختيارهم وتدريبهم قد اشتغلوا في المؤسسات الصغيرة. علاوة على ذلك ، فقد لوحظ أن 10 ٪ من المتدربين المستفيدين في شمال العراق قد انشؤوا صناعات منزلية / مشاريع صغيرة في القطاع الزراعي حيث تسهم هذه الأنشطة الإنتاجية الجديدة في زيادة دخل الفئات الضعيفة وخلق فرص عمل إضافية للآخرين.

وقد قامت منظمة التطوير الصناعي للأمم المتحدة (يونيدو) بتطوير سلسلة تجهيز في الديوانية الحليب بدءا من التصنيع الى التغليف.

إن برنامج الأمن البشري لتحقيق الاستقرار هو برنامج على مرحلتين (2007-08 و 2009-10) لبعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق تستهدف كل من المهاجرين والسكان العاديين ، مع التركيز على العائدين والعاثلين عن العمل. ويساعد البرنامج المزارعين من خلال تقديم المنح العينية العينية والتدريب والتسويق لتطوير الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج في ثلاث محافظات وهي المثنى والبصرة وبغداد. إن أنشطة البرنامج في المناطق المستهدفة من خلال الشركاء المنفذين وهما منظمتي ACTED و CHF غير الحكومية قد أثرت على حياة أكثر من 11,700 مزارع عراقي.

كما قامت المنظمة الدولية للهجرة عن طريق شركائها (ACTED و CHF)، بتدريب 2.463 مزارع في الإرشاد الزراعي في محافظة المثنى، وزراعة الأرز بطريقة جديدة ، وقدمت 200 مضخة مياه و 20 آلة للطن (جهاز واحد لكل 100 أسرة) من أجل تحسين النظام الزراعي وتحسين فرص العمل في القطاع في هذه المنطقة.

وتم تزويد عدد من مرافق تصنيع بمياه الصرف الصحي وغيرها تأسيسات الطاقة الأساسية وتدريب 400 من موظفي المؤسسات الديوانية. إضافة الى ذلك فقد تم إنشاء وتجهيز مختبر الرقابة النوعية لقطاع الألبان في محافظة الديوانية.

محصلة القطاع الثانية			
خلق فرص عمل مستدامة للفئات الضعيفة			
مؤشرات المحصلة (المعدلة و/أو المقترحة)	الخط الأساس	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
نسبة المستفيدين المحتملين من المستهدفين والذين تم توظيفهم في مشاريع الصناعات الصغيرة	العدد حسب منطقة البرنامج	30%	10%
نسبة المستفيدين المحتملين من المستهدفين والذين أنشؤوا صناعات منزلية صغيرة أو مشاريع متعلقة بالصناعات الزراعية .	العدد حسب منطقة البرنامج	70%	40%

إن تدخلات قطاع الزراعة في قطاع الصناعات المنزلية من خلال البرامج المشتركة بين منظمتي الفاو ويونيدو وفرت الدعم للصناعات الصغيرة منها تصنيع الفواكه والخضراوات والتمور والسمن والحليب ومنتجات الألبان وتربية النحل وبالتالي زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية التي عادة ما تذهب إلى النفايات بسبب نقص المعامل وبالتالي والمرافق في عملية توليد فرص العمل وفرص كسب الدخل بين الفئات الضعيفة من أفراد الشعب العراقي.

حتى الن تلقى 250 شخصا - تم اختيارهم من الفئات الضعيفة من مختلف الأفضية في محافظة الفادسية - التدريبات في الممارسات المتعلقة بالمواد الغذائية وغير الغذائية و 30 ٪ من المستفيدين منها حتى الآن هم من النساء. وعلاوة على ذلك ، فقد تم تدريب ما مجموعه 2,125 شخصا من الأفراد الضعيفة (بضمنهم 1800 من النساء) في أربيل والسليمانية في الممارسات الفنية الغذائية وغير الغذائية مما زاد في مهاراتهم الإنتاجية في قطاع الصناعات الزراعية. و في إطار المشروع تم تدريب تم تزويد المستفيدين في المناطق الحضرية والريفية في شمال العراق بمجموعة أدوات من أجل تسهيل مشاركتهم في أنشطة جديدة في قطاع الصناعات الزراعية (انشاء مجموعة من المشاريع الصغيرة). ان تدخلات المشروع في أربيل والسليمانية ولدت 200 فرصة عمل إضافية في القطاع الصناعي الزراعي. ومن المتوقع تنتج 2000 فرصة عمل اضافية في الفلوجة والديوانية في نهاية عام 2010.

من خلال هذه البرامج تم تدريب المدربين الأساسيين في التصنيع الغذائي وتربية النحل، ومن ثم يقوم هؤلاء المدربون بتدريب المستفيدين من خلال المجموعات الإنتاجية وتوزع مواد التدريب والادوات عليهم. وحسب التقديرات فقد ادى دعم الصناعات المنزلية إلى خلق 1400 فرص عمل للأفراد الضعفاء للعاطلين عن العمل.

علاوة على ذلك، فإن العمل على إعادة تأهيل قطاع مصايد الأسماك قد أدى إلى خلق 800 فرصة عمل سواء في ما يتعلق في أعمال إعادة التأهيل التي المفاسد في محافظة واسط وكذلك من خلال مفاصم الأسماك التجريبية والمزارع فب العديد من المحافظات.

في الأجل الطويل سيقوم صيادوا مزارع الأسماك الخاصة بتطوير القدرة على إدارة و توسيع المصايد /قطاع تربية الأحياء المائية، حيث تشير التقديرات الى ان ذلك سيؤدي الى خلق نحو 4500 فرصة عمل.

محصلة القطاع الثالثة

السياسات الزراعية المستدامة بيئياً و إدارة الموارد الطبيعية

الوضع كما في آذار 2009	الهدف	خط الأساس	مؤشرات المحصلة (المعدلة و/أو المقترحة)
تدريب موظفي إدارة الإحصاء الذين هم في إطار وزارة التخطيط	تدريب النظراء من الحكومة العراقية	لا يوجد	امتلاك الحكومة العراقية القدرة على تطوير وتحسين السياسات الزراعية
سيتم تدريب النظراء من الحكومة العراقية من خلال المشروع الذي هو قيد الاعداد لتحليل بيانات التعداد للصناعات الزراعية ؛ -- وضع استراتيجية لتطوير الأراضي والموارد المائية في العراق ، وتخطيط نموذجي لشبكات المياه ؛ -- وضع مشروع القانون الوطني للبذور ؛	اعداد مسودة الياسة	لا يوجد	وضع سياسة متكاملة لزيادة إنتاجية الزراعة والإدارة السليمة بيئياً للموارد الطبيعية

إن القطاع ومن خلال برنامج منظمة الأغذية والزراعة لإعادة تأهيل وتطوير صناعة إنتاج البذور في العراق يتضمن عنصر وضع السياسات الوطنية للبذور ، و قانون البذور العراقي. والإنجازات التي تحققت حتى الآن هي تطوير السياسة الوطنية للبذور والموافقة عليها من جانب حكومة العراق حيث تقدم مخططاً أساسياً للنمو المستقبلي لقطاع البذور باعتبارها صناعة وطنية قادرة على الاستمرار والمحرك الحيوي للنمو الزراعي وذلك بمشاركة نشطة من القطاع الخاص.

وتعرض سياسة البذور والتنسيق والمراقبة والإشراف على آلية تحديد دور ومسؤولية كل جهة في البرنامج الوطني للبذور ، حيث سيكون دور الحكومة التوجه نحو الخدمات ، و ذات طابع تنظيمي وسوف يشارك القطاع الخاص في تجارة قطاع البذور ويتحلّى بروح المبادرة. وسوف يكون سوق البذور أكثر تنافسية مع الانسحاب التدريجي للإعانات. أن التشريعات المتعلقة بالبذور والأنظمة اللازمة لتنفيذ هذه السياسة ستوفر البيئة المواتية لإمداد المزارعين من البذور عالية الجودة في الوقت المناسب، وفي الأماكن الملائمة وبأسعار معقولة. أن مثل هذه البيئة من شأنها أن تسهم في تحسين الانتاج والإنتاجية للمحاصيل الغذائية.

ج) التعديلات المقترحة لنتائج فريق الأمم المتحدة القطري ونتائج القطاع (مع الأساس المنطقي)

التوصية الوحيدة للتعديل هي على النتيجة الثالثة من نتائج قطاع الزراعة. و النتيجة المنقحة هي كالتالي: "السياسة الزراعية المستدامة بيئياً ، وإدارة الموارد الطبيعية" ، وقد اقترحت هذه التوصية لربط الأنشطة المتعلقة بالحفظ ومساعدة النظراء التي يجري اتخاذها لضمان الاستدامة البيئية للموارد الطبيعية.

د) الافتراضات الرئيسية والمخاطر والفرص

الافتراضات:

- الاتجاه الحالي في تحسين الأوضاع الأمنية تبقى قائمة
- استمرار وتطور المستوى الحالي للتعاون والتنسيق مع النظراء الوطنيين
- توفر التمويل المطلوب
- استقرار الأسعار الدولية والتكاليف الضرورية للمدخلات الرئيسية اللازمة أو نقصانها.
- هناك افتراض رئيسي وهو أن الزراعة والأمن الغذائي تحركها بيئة سليمة وتعتمد على قدرة الحكومة على إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.
- يوفر قطاع الزراعة والأمن الغذائي فرصة للقضايا الوطنية والأولويات للموارد البيئية والطبيعية التي يتعين تناولها بطريقة منسقة. كما يجب ان تكون هناك صلات مع القطاعات الأخرى.

المخاطر:

- ان استمرار ظروف الجفاف تقوض الإنتاج الزراعي والإنتاجية.
- تدهور الأوضاع الأمنية والوصول بعد الانسحاب المتوقع الدولي القوات الدولية متعددة الجنسيات

الفرص:

هناك فرصة لتوسيع نطاق الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل تحسين فرص الوصول الميدانية. هشاشة الحالة الأمنية يعيق حرية حركة موظفي المشاريع والاستشاريين الدوليين والمحليين ، والتي تشكل بعض الصعوبات في التنفيذ الفعال لأنشطة المشروع.

الاستهداف الفعال للنساء لا يزال يمثل تحدياً لمديري المشاريع. ويعمل هذا المشروع في أكثر انحاء البلاد التقليدية، وكان من الصعوبة ضمان أن تكون النساء من ضمن المسجلين في برامج التدريب ، والسفر (مرافقة وعدم مرافقة) ، وفي هيئات صنع القرار ، وغير ذلك من جوانب المشروع ، والتكهن بالتحسن خلال دورة المشروع محدودة.

واجه تنفيذ المشروع خلال آخر 3 أشهر محدودية التعاون والمساعدة من قبل النظراء الوطنيين للمشروع. وجود تعاون كبير من جانب النظراء في حكومة العراق قد تعجل من سرعة تحقيق انجازات المشروع.

(و) البرامج المشتركة ، والتقارب وأشكال التآزر للامم المتحدة

فندت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة التطوير الصناعي للأمم المتحدة (يونيدو) عددا من البرامج المشتركة من خلال قطاع الزراعة والأمن الغذائي. ومع ذلك ، فإن معظم برامج القطاع قامت بتنفيذها منظمة الأغذية والزراعة. وينصب التركيز في المستقبل على زيادة البرامج المشتركة بين أعضاء القطاع ، وهو ما انعكس في عرض التمويل الذي قدمه القطاع للمفوضية الأوروبية حيث أن معظم البرامج والمشاريع هي برامج مشتركة.

ان المشروعين A5-17 وA-20 هما برامج مشتركة بين منظمتي الفاو و يونيدو. و بما يتوافق مع القواعد والأنظمة الإدارية فإن المنظمين يتحملان كامل المسؤولية عن جميع القرارات المتعلقة بتعيين الموظفين والاتفاقات التعاقدية. ووفقا لأحكام هذا المشروع تركز منظمة الفاو جهودها على عناصر المشروع المتعلقة بالتصنيع الغذائي بينما تنصب جهود يونيدو على عناصر التصنيع غير الغذائي وتوليد الدخل. التنسيق بين المنظمين مستمر بصورة منتظمة حيث تضمن وحدة إدارة المشروع على عقد اجتماعات منتظمة على المستوى الميداني وفي عمان. وهناك خطة اتصالات واضحة وافقت عليها المنظمين لطريقة تنفيذ المشاريع.

تفرد المستنقعات برقعة جغرافية محددة تمتد في عدة محافظات ، كما انها أيضا منطقة حساسة بيئيا واجتماعيا مما يعني أن هناك فرصة كبيرة للتقارب بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية.

من الضروري ان توفر البرمجة المشتركة للامم المتحدة للأحراش العراقية قدرا كبيرا من للتطور الزراعي والأمن الغذائي والتنمية البيئية وينبغي معالجتها في إطار واحد. كما يجب ان توفر منظمتي اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قدر أكبر من القيادة في هذا الإطار.

الإنجازات الرئيسية التي تحققت على البيئة ونوع الجنس و التوظيف باعتبارها من المواضيع المتداخلة. ان جميع التقنيات التي ادخلتها يونيدو هي ذات صلة بالواقع المحلي وذلك في محاولة للتقليل من 'الصدمة' على المجتمعات المحلية المستهدفة. وقد تم استخدام المواد الخام اللازمة لتدريب من أجل تقليل التأثير على البيئة. أكثر من 50 ٪ من المستفيدين الذين تم اختيارهم قد تم تدريبهم واستلموا الأدوات اللازمة هم النساء / الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، حيث تشكل جزءا كبيرا من السكان لا سيما في المناطق الريفية.

(ي) الدروس المستفادة

هناك حاجة لملاءمة التداخلات المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة مع محاصيل ونتائج قطاع الزراعة والأمن الغذائي وفريق الأمم المتحدة القطري. وهناك أيضا حاجة لتحسين أنشطة المراقبة والتقييم لمنظمة الأغذية والزراعة وتحسين التقارير على المحاصيل والنتائج.

بالنظر إلى العمل الراهنة للأمم المتحدة بسبب الوضع الامني في البلاد ومحدودية الوصول الدولي الناتجة عن هذه الطريقة (الإدارة عن بعد) ، فقد أنشئ المشروع هيكل إداري مرن (وحدة إدارة المشاريع) لتنفيذ والإشراف على المشروع.

يتم التنفيذ و أنشطة خطة العمل وفقا لخطة العمل التنفيذية الموافق عليها من قبل لجنة إدارة المشروع. وتقدم وحدة ادارة المشروع الإشراف المستمر على تنفيذ المشاريع ولديها آليات لضمان المراجعة المنتظمة للخطة والتقدم نحو إنتاج النواتج وتحقيق أهداف المشروع.

لقد تم وضع قاعدة بيانات للمشروعين A5-17 و A5-20 لتتبع الأنشطة المتعلقة بتدريب المدربين ، وتدريب المستفيدين ، وتسليم وتوزيع المعدات على المستخدمين النهائيين. وهناك مبادئ توجيهية لمنهجية إعداد التقارير على المستوى الميداني تم توزيعها على موظفي المشاريع وشملت الاستمارة/النموذج المناسب. وقد تم تدريب الموظفين الميدانيين على منهجية كتابة التقارير في إطار المشروعين A5 - 20 - A5 و 17 و A5.

لم يأخذ بعين الاعتبار بشكل كاف إدارة المياه والموارد الطبيعية الأخرى في عملية التخطيط الأولي الحالي لمنظومة قطاع الزراعة والأمن الغذائي. وعليه فإن معظم الأنشطة المخططة لمنظمة اليونسكو في هذا القطاع كان من الصعب تنفيذها في ظل المحاصيل والنتائج الأصلية. في حين أن الزراعة هو قطاع تسيطر عليه منظمة الأغذية والزراعة ، وإلى حد ما تدخلات اليونيدو ، فإنه لم تؤخذ في عملية الأعداد دمج المساهمات المقدمة من المنظمات المهمة الأخرى مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذا هو أيضا انعكاس لمزيد من التدخلات المتصلة بالبيئة والمهمشة في قطاعات أخرى أيضا.

Draft